25

مندوبة "حقوق الانسان" لم يستقبلها المسؤولون ورفضوا فتح مكتب للمنظمة

داغر: ١٧ ألف مفقود في لبنان و٥٣ في اسرائيل وفي سوريا غير محدد
على الدولة الاستقصاء والتحري وتعديل قانون اثبات الوفاة

من زمان اصبحوا والعذاب صنوين. الحيرة تأكل نفوسهم والقلق يساكن ايامهم، وهم ضحايا الالم لان احباءهم ضائعون بين الموت والحياة!

مصيبتهم ربما انهم ولدوا في وطن، آخر ما يشغل ابناءه هو حقوق الانسان، وفي بلد شهد موت الضمير الذي لا ندري اذا كانت الحرب قد اغتالته ايضا!

الحرب؟ صحيح ان حرب المدافع انتهت، لكن المآسي التي خلفتها لا تزال تقض المضاجع، وملفات الكوارث والاحزان تمعن في العذاب.

المخطوفون اللبنانيون، واحد من الملفات التي تتعمد الحكومات المتلاحقة تجاهله واغلاقه، ربما لان عددا من الموجودين اليوم في سدة المسؤولية كان في ما مضى رئيسا لميليشيا مارس عناصرها سياسة الخطف والخطف المضاد، حيث "راحت" على كثيرين من الابرياء – الذين آمنوا بان لبنان بلد الانسان والايمان، وان مواطنيتهم هي "الذخيرة" التي تحميهم شر العنف وشياطين الخطف. لكن الاقدار خذلتهم وغيبتهم.

وتوالت اعلانات "خرج ولم يعد" مخلفة عذابات كثيرة في القلوب وفراغا كبيرا في البيوت... ولا من يسأل او يهتم! امهات يبكين فلذات اكبادهن، زوجات فقدن ركن البيت، اطفال لا يعرفون اباءهم، وآباء يفتقدون ابناء اختطفهم القدر، وعائلات راح معيلها الوحيد... وهؤلاء مطلبهم الوحيد من الدولة، وهو حق لهم عليها، معرفة مصير ابنائهم ومعيليهم، اذا كانوا احياء او امواتا، ووضع حد لهذا العذاب الذي يتآكلهم والحيرة التي تقض مضاجعهم.

ولهذا قالوا بتظاهرات واعتصامات كثيرة، امام القصر الجمهوري والمجلس النيابي والقصر الحكومي، ورفض مسؤولون كثر مجرد استقبالهم والاستماع الى مطالبهم، بخلاف ما فعلوه مع اهالي الرهائن الاجانب، اذ استقبلوهم برحابة صدر وهدأوا من روعهم وطمأنوهم الى انهم سوف يبذلون المستحيل من اجل الافراج عن ابنائهم!

مرة يتيمة قابل وفد من "لجنة اهالي المخطوفين" الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري في العام ١٩٩٣، وقدم اليهم مشروع قانون يقول بـ"اعلان وفاة جميع المفقودين والمخطوفين بين تاريخي ١٩٧٥/٢/٢٦ و١٩٩٠/١٠/١٣، على ان يتم اعلان الوفاة بعد استقصاء السلطةالتنفيذية وتحريما، في شكل جماعي، لما في ذلك من تعجيل حل المشاكل الناجمة في شكل خاص عن الخطف الذي شاع ابان الحرب".

كيف نوفي مفقودينا؟

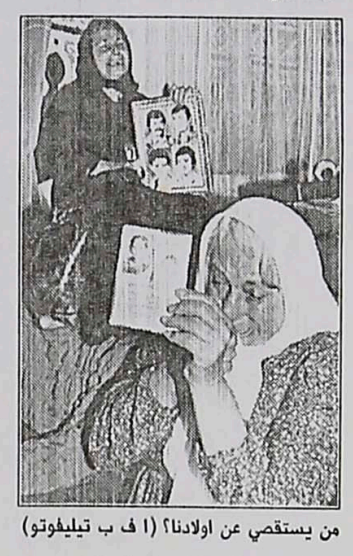

من يستقصي عن اولادنا؟ (ا ف ب تيليفوتو)

وجاء الرد دستوريا من مجلس النواب في العام ١٩٩٥ باصدار القانون الرقم ٩٥/٤٣٤ تحت عنوان "الاصول الواجب اتباعها لاثبات وفاة المفقودين".

ونزل الامر كالصاعقة على الاهالي الذين يقبلون في المبدأ بتوفية مفقوديهم ولكن بعد ان تقوم الدولة بعمليات الاستقصاء والتحري للتثبت من الوفاة، الا ان القانون الصادر تجاهل هذا الشق مكتفيا باعلان الوفاة. وهذا ما لا يقبله اي ضمير حي، ولا يمكن انسانا عاقلا ان يتحمل مسؤوليته وتبعته، فكيف اذا كان المعني اما او زوجة او ابنا او ابا او شقيقة؟!

كان سبق اصدار هذا القانون تصريح للرئيس بري في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٥ خلال استقباله "لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في سجون العدو الصهيوني"، قال فيه مخاطبا "امهاتنا واخواتنا حول المفقودين في الداخل: قد يكون كلامي لا يريحكم، ولكن اريد ان اتكلم بصراحة، في رأيي وبحسب المعلومات التي املكها، ان كل شيء يتعلق بالخطف الداخلي في لبنان، اذا لم يظهر المخطوف، فمعنى ذلك انه استشهد".

هذا الكلام الصريح والخطير لم يكن الاول من نوعه في هذه القضية. فقد سبقه كلام للوزير ميشال المر عندما كان وزيرا للدفاع في ١٩٩١/٧/١٨، اثر عملية تبادل مخطوفين بين "القوات اللبنانية" و"حزب الله" في وزارة الدفاع، اذ قال "لم يعد هناك اي محتجز لدي آخر المحتجزين". وكلام آخر للرئيس عمر كرامي في استقباله ذوي المخطوفين عندما كان رئيسا للوزراء: "ان الدولة سألت جميع الاحزاب والميليشيات عن وجود محتجزين او باقين لديها، فنفت جميعها الامر".

"حقوق الانسان"

اذا كان المسؤولون اللبنانيون يعتبرون، بمجرد اصدار هذا القانون واعطاء هذه التصريحات الرنانة، ان الصفحة قد طويت والملف قد اغلق، فهم مخطئون. لان منظمات حقوق الانسان في لبنان والعالم تلاحق هذه القضية، واوصلتها الى اروقة الامم المتحدة ليتابعها "فريق العمل من اجل المفقودين".

منتصف شباط الفائت وصلت الى بيروت من فرنسا، المسؤولة عن لبنان وسوريا في "المكتب التنفيذي للفيديرالية الدولية لحقوق الانسان" في باريس، والمسؤولة عن "جمعية حقوق الانسان" في لبنان الدكتورة فيوليت داغر، وامضت نحو خمسة اسابيع قابلت خلالها شخصيات لبنانية عدة بينها البطريرك مار نصرالله بطرس صفير ونقيب المحامين شكيب قرطباوي ومسؤولين عن منظمات تعنى بحقوق الانسان في لبنان. الا انها فشلت في مقابلة اي مسؤول لبناني، كذلك رفض طلبها الحصول على اذن بفتح مكتب لجمع معلومات عن المعتقلين والمفقودين داخل لبنان.

حول طبيعة مهمتها الى لبنان والنتائج التي خرجت بها، تحدثت الدكتورة داغر الى "النهار":

● ما كانت طبيعة مهمتك في لبنان؟

– ذهبت مرتين الى لبنان في محاولة فتح مكتب لجمع معلومات عن المفقودين اثناء الحرب وبعدها، ومقابلة المسؤولين لاعلامهم بالامر والتحدث معهم في هذه المسألة. لكنني لم اتمكن من تحديد مواعيد معهم، والواضح ان السبب هو عدم وجود نية للبحث في هذه المسألة.

● لماذا لم يستقبلك احد؟ هل تعتقدين في انهم يريدون "لفلفة" الموضوع؟

– في الواقع "لفلفوه" منذ زمن عندما اصدروا في شهر ايار الفائت قانون "اصول اثبات وفاة المفقودين". فبدل ان يحاولوا الاعلان عما لديهم من معلومات عن المفقودين، وخصوصا اذا كانوا امواتا، اصدروا هذا القانون ليذهب كل شخص الى محكمته المذهبية، بل ان يعامل الجميع بمساواة امام القانون، مسلمين ومسيحيين. وعليها ان تتحمل مسؤولية جماعية عن هؤلاء الاشخاص، مسؤولية دولة تستقصي وتعلن عن اماكن وجودهم، اذا كانوا لا يزالون احياء، او وفاتهم اذا كانوا امواتا، الدولة هي المسؤولة عن اعلان هذا النبأ، يجب الا تطلب الى الاهالي اعلان وفاة مفقوديهم وهم لا يعرفون شيئاً عنهم، ولا يمكنهم اجراء التحقيقات والاستقصاءات حول مصير المخطوفين. واعتقد ان لدى الدولة معلومات وارقاماً قادرة على تقديمها. فلتفعل لمرة واحدة ولتنه هذه المأساة.

اعتصام امام القصر الحكومي!

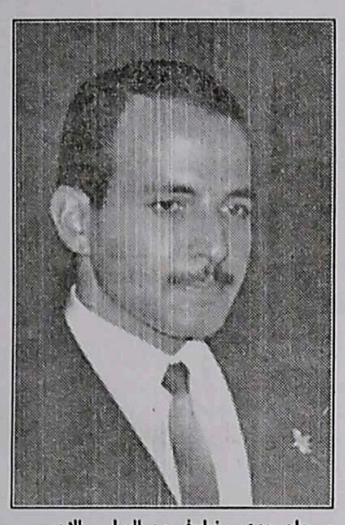

سمعان جدع: مخطوف من الصليب الاحمر.

الضغط مستمر

● ما هي خطوتكم المقبلة؟

– اريد ان اؤكد ان الضغط مستمر والعمل مستمر، حتى لو لم نفتح مكتباً في بيروت، الا ان اطار التحرك سيستمر في اشكال مختلفة. وقد اجرينا اتصالات باشخاص موجودين في لبنان لمتابعة جمع المعلومات بالطرق التي يرونها مناسبة من دون ان يتعرضوا لاي اذى او خطر، وخصوصاً في ما يتعلق بالاشخاص الذين يساقون الى خارج لبنان.

● هل تعتقدين ان مخطوفاً غائباً من عشر سنين او اكثر يمكن ان يكون لا يزال حياً؟ وهل في امكان الخاطف تحمل نفقات مصاريف سجنه واطعامه...؟

– اعتقد انه من الصعب القول ان اشخاصاً كهؤلاء لا يزالون احياء. لكن لا اسمح لنفسي ان اقول انه مات او توفي اذا لم يكن لدي اي دليل يثبت ذلك. من الافضل التأكد قبل اعلان امر كهذا، لان مسؤوليتها وتبعتها كبيرتان تجاه الاهالي والرأي العام. لكن اعتقد انه من الصعوبة الاعتقاد ان هؤلاء الاشخاص لا يزالون احياء.

ساعدوهم

اخيراً طلبت الدكتورة داغر الى اهالي المخطوفين والمعنيين بالامر ارسال المعلومات المتوافرة لديهم عن مفقوديهم، لتتمكن من ملاحقة قضاياهم ومتابعتها عبر المنظمات المحلية والاقنية العالمية والعنوان هو الآتي:

FIDH
17, Passage de la main d'or
75011 Poris, France
او الاتصال على الارقام الآتية:
فاكس: 43552518 (1-33)
فاكس: 43551880 (1-33)

انمنظمات الدوا
من أجل حقوق
في لبنان.
وطنهم؟ م
سؤال

حاورتها مي عبر

يزال البلد يعاني منها. فالحكومة تتعاطى مع الناس كأنهم قاصرون. وهي مهتمة فقط ببناء الحجر وليس البشر، اما التعاطي مع الانسان ودمل الجروح والتئام الصدوع فأمر لا يهمها ابداً.

● ما هو المطلوب من الدولة الآن؟

– المطلوب التخفيف من انتهاكاتها لحقوق الانسان لا تغذيتها، لان الامر يضر بمستقبل لبنان. ونحن نرى ان الصور في لبنان قاتمة جداً، ولم نتصور ان الدولة التي ستتسلم مهامها ومسؤوليتها بعد الميليشيات، ستتصرف في هذا الشكل غير المسؤول مع الشعب ولا تؤمن الحد الادنى من العيش الكريم والحقوق الاساسية لانسان خارج من الحرب ويعاني الكثير معيشياً واقتصادياً.

● على صعيد قضية المخطوفين بالذات، ماذا تطلبون من الدولة؟

– نطالبها بتعديل قانون التوفية الذي اصدرته في ايار من العام الماضي، في شكل لا يغلق الملف عن طريق احالة القضية على المحاكم المذهبية، بل ان يعامل الجميع بمساواة امام القانون، مسلمين ومسيحيين. وعليها ان تتحمل المسألة في شكل واع ومسؤول.

مشكلة الخطف جرح لا يزال ينزف في لبنان، ومثل بقية الجروح ان لم يكن اكثر. اذا لم تعرف الام او الزوجة او الاقرباء اي معلومات عن المخطوف، فكيف يمكن ان تعتبر انه مات؟ كيف تلبس ثياب الحزن عليه؟ علما ان هذا الامر قد يساعدها في العودة الى حياة شبه عادية او طبيعية! انها اليوم تعيش في حال من الحيرة بين الامل واليأس، ولم تعط اي حل لوضعها سوى التوجه الى المحاكم الروحية والقول ان مفقودها قد توفي، وتسوية الوضع في حال وجود ميراث او نية زواج. لكن هذا لا يحل المشكلة لانه يلزم على الاقل ست سنوات. والمسألة اكبر. فأهل المفقود ليسوا متأكدين من وفاته ولا يمكنهم اعلان موته وتحمل مسؤولية كهذه.

● هل قابلت اهالي مخطوفين اثناء زيارتك الى لبنان؟

– مكثت في لبنان خمسة اسابيع، منها اسبوعان قضيتهما مع احد المسؤولين في منظمة فرنسية تدعى "معا من اجل حقوق الانسان"، وقابلنا بعض المسؤولين اللبنانيين وذهبنا كذلك الى وزارة الداخلية حيث ابلغوا الينا عدم جدوى اللقاء بوزير الداخلية، وانه من الافضل مقابلة كبار المسؤولين في الدولة، اي رؤساء الجمهورية ومجلسي النواب والوزراء. فعدنا الى باريس لمعاودة الاتصال وتحديد مواعيد جديدة مع هؤلاء المسؤولين. ورجعت انا ثانية الى لبنان وطالبت بالحاح وبمختلف الطرق بمقابلة بعض المسؤولين لكنهم جميعهم اختلقوا اعذارا لعدم استقبالي. و"بالغلط" قابلت وزير العدل الذي اعتبر لقاءنا خطأ وتملص من الموضوع بسرعة نافيا علمه بأي شيء عن المخطوفين.

التقيت كذلك عددا من رؤساء منظمات حقوق الانسان وممثليها والمعنيين بشؤون المفقودين، مقابلات ايضا عددا من اهالي المخطوفين، وبالطبع عملنا الاساسي تركز على جمع معلومات عنهم وتسلمت لتوي فاكسا من احد الاشخاص يعطينا معلومات عن ابنه المخطوف. لكننا كنا نفضل فتح مكتب لنا في بيروت لكي يعرف الناس الى اين يتجهون.

لا مكتب

● خل هذا يعني ان الدولة اللبنانية رفضت فتح مكتب لشؤون المفقودين؟

– طبعا، وقد افهمونا ان الامر يجرنا الى مشكلات كثيرة، وانهم لن يسمحوا لنا – بحرية العمل والتصرف كوننا منظمات غير لبنانية.

● كم يبلغ في رأيك عدد المخطوفين في لبنان؟

– العدد التقديري الذي سمعته من اشخاص تعاطوا في هذه المسألة خلال الحرب هو نحو ١٧ الف مفقود. اي انه وصل الى العشرة الاف بالتأكيد. وهذه التقديرات تتوقف بانتهاء فترة الحرب. لكن حتى بعد انتهاء الحرب بقي الخطف مستمرا، اذن لا ارقام محددة لدينا.

● انها المرة الاولى نسمع فيها عن منظمات عالمية يهمها هذا الامر وارسلت مندوبين ومبعوثين الى لبنان. لماذا فتح هذا الملف الان؟

– انا مسؤولة عن لبنان في "الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان"، وصدور قانون توفية المفقودين في أيار الماضي، جعلني اعاود التحرك من جديد، لانني اعتبر انه يغلق ملف المخطوفين بدل ان يفتحه، والدولة بهذه الطريقة تتهرب من مسؤولياتها. لذلك حاولت التحرك والقيام بعمل ما في هذا الصدد وبسرعة. وفي الصيف الماضي ارسلت ٥٣ ملفاً الى الامم المتحدة، لتحريك القضية. وكانت الفيديرالية ارسلت الى لبنان في العام ١٩٨٤ مبعوثاً للتحقيق في مسألة المخطوفين والمفقودين، وعاد باستنتاجات خطيرة وسيئة جداً عن الخطف فيه، منها مثلا: اعداد المخطوفين لدى "القوات اللبنانية"، وكانت هي الجهة الاكثر ممارسة لهذا العمل في تلك الفترة. وانا هنا اتساءل: ما دام سمير جعجع موقوفاً لديهم الآن لمحاكمته بتهم عدة، لماذا لا يسألونه ويحاكمونه في شأن قضية الخطف، وقد كان يومها مسؤولا عن خطف الآلاف من الناس؟

ربما لان البعض منهم اصبح مسؤولاً في الدولة الآن، ويريد طي الصفحة.

● منذ نحو شهرين اطلق "حزب الله" ثلاثة مخطوفين لديه، احدهم خطف في العام ١٩٨٦. وهذا يعني انه لا تزال هناك مناطق لم يتمكن الجيش وقوى الامن من الدخول إليها. فكيف يغلقون ملف المخطوفين قبل انتهاء اعمال الاستقصاء؟

– بالضبط، "حزب الله" لا يزال يقوم بتجاوزات كثيرة، لان الغطاء ليس مرفوعاً عنه، ونعرف ان لديه حتى الآن اشخاصا محتجزين. وهذا يعني ان لا نية لمعاملة جميع الناس بالمثل ولم يتم حل جميع المشكلات الناتجة من الحرب ولا التعرض لها والتعاطي معها في شكل مسؤول، ولا

ننتظر الجواب

● متى قدمت تقريرك الى الامم المتحدة؟ والى اي منظمة فيها بالتحديد؟

– تشكل الامم المتحدة فرق عمل عدة حول مواضيع مختلفة من بينها "فريق عمل حول المفقودين". وفي آب الفائت رفعت اليهم ملفا ومعلومات عن ٥٣ شخصا، يعتقد انهم موجودون في سوريا او في اسرائيل، اذا كانوا لا يزالون احياء. وبالفعل تم تبني بعض هذه الحالات. وبعثت برسائل في هذا الخصوص الى الحكومة اللبنانية، والى الحكومتين السورية والاسرائيلية.

وفي كانون الاول الفائت بعثنا برسالة الى اسرائيل تتضمن لوائح باسماء ٢٦ شخصا، واجرينا اتصالا برئيس الوزراء شمعون بيريس طلبنا اليه اجابتنا عن مصير الاسماء التي ارسلناها. لكننا لم نتلق اي جواب حتى الان. واعتقد انه من الصعب ان نحصل على اجابة كوننا منظمات حقوق الانسان.

● وماذا في شأن سوريا؟

– لم نرسل بعد رسائل الى سوريا، لاننا كنا في انتظار جواب الدولة اللبنانية، لنتوجه بعدها الى الحكومة السورية. لكن يبدو ان المسؤولين في لبنان لا يهمهم الامر لانهم يعتقدون ان الموضوع انتهى، واغلقوا ملفه، اضافة الى اسباب متعددة، لاسيما السياسية منها.

● ماذا تفعلون من اجل المخطوفين داخل لبنان؟

– المخطوفون اللبنانيون في معظمهم ينقلون الى الخارج، كما يعلم الجميع، ووردتنا معلومات منذ بضعة ايام فقط عن خطف اشخاص في جرود جبيل وطرابلس. كذلك حصلت عمليات دهم في عكار، وخطف شخصان في شكل مباشر الى سوريا. هذه الاعمال تجري من دون الحاجة حتى الى التنسيق مع قوى الامن اللبنانية. للاسف ان هذا الوضع لا يزال قائما، واعتقد انه السبب الاساسي لعدم تعاطي الدولة اللبنانية مع المفقود. وحولوا الامر مجرد ملفات فردية بدل ان تبقى ملفا جماعيا واحدا يتناول حالات اكثر من عشرة الاف مفقود، والبعض يقول ان الرقم يتعدى السبعة عشر الفا.

انا اتابع هذه المسألة في الامم المتحدة امام "فريق العمل حول الاختفاء" وسبق ان اطلعته على معلومات لدي حول بعض الملفات، وطلبت اليه التحقيق في شأنها لدى الدولة اللبنانية، وكذلك مع الحكومتين السورية والاسرائيلية. لانه كما هو معلوم، اذا كان هناك من احياء بين المفقودين، فسوف يكونون لدى احد البلدين المجاورين.

● ماهي المنظمة التي كلفتك هذه المهمة؟

– انا مسؤولة عن "منظمة حقوق الانسان" المسجلة في فرنسا، لكنني اعمل ايضا في مجال حقوق الانسان في لبنان، لانه بلدي واريد ان اخدمه من الخارج، وانا مسؤولة عن لبنان في "الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان".